الأنباء
الثلاثاء 26 ديسمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

اللجنة اجتمعت بحضور الجراح والحجرف

«المالية» تمهل الحكومة شهراً لتقديم رؤيتها بشأن منح ضباط الصف والأفراد رواتب تقاعدية «استثنائية» ومكافآت استحقاق

د. خليل عبدالله وصلاح خورشيد وصالح عاشور وأسامة الشاهين

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الشيخ خالد الجراح ود.نايف الحجرف

سامح عبدالحفيظ

أمهلت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الحكومة شهرا لتوضيح رؤيتها حول قانون منح ضباط الصف والأفراد المشمولين بقرار رقم 495/2008 راتبا تقاعديا (استثنائيا) ومكافأة استحقاق نهاية الخدمة، والذي أقره المجلس دور الانعقاد الماضي وردته الحكومة.

وقال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اجتماع اللجنة تم بحضور نائب رئيس الوزراء الشيخ خالد الجراح ووزير المالية د.نايف الحجرف وعدد من قيادات وزارة الدفاع ومؤسسة التأمينات الاجتماعية لبحث هذا الموضوع.

وأضاف أن غالبية أعضاء اللجنة اتفقوا على منح مهلة مدتها شهر للحكومة لتكوين رؤية واضحة حول هذا الموضوع، معربا عن أمله أن يتم إنهاء المعاناة التي استمرت تسع سنوات لـ 2000 عسكري في الدفاع والداخلية والحرس الوطني والمطافئ.

وتمنى عاشور التوصل الى حل حول هذا الموضوع بسرعة لأنه لا يعقل ان يستمر هذا الموضوع مدة طويلة، مضيفا «ان شاء الله سوف نبشر إخواننا العسكريين بإقرار القانون تحت قبة البرلمان».

من جهة أخرى، لفت عاشور إلى أن لجنة المرأة والأسرة أقرت في دور الانعقاد الماضي تعديلا على قانون الخدمة المدنية، مثمنا موقف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي تجاوب مع هذا الطلب.

وأضاف عاشور أن «المرأة والأسرة» عملت على تعديل قانون الخدمة المدنية بحيث تكون أولوية التوظيف للكويتيين وبعد ذلك لأبناء الكويتيات. وأضاف عاشور أن هذا المرسوم مر عليه عام كامل ولم تقم الحكومة متمثلة في ديوان الخدمة المدنية بتفعيل المرسوم الذي لم يصدر من أجل وضعه في إطار النظر فيه وإنما لإنهاء معاناة أبناء الكويتيات في موضوع التوظيف.

وقال عاشور ان النسبة الكبيرة من أبناء الكويتيات حاصلون على شهادات عليا وبعضهم فنيون وحقوقيون ومعلمون وأطباء ومهندسون، مشددا على ضرورة تفعيل هذا المرسوم.

وكشف عاشور عن تلقيه وعدا من رئيس ديوان الخدمة المدنية (عبر اتصال تم بينهما امس) بتفعيل هذا المرسوم وطلب أبناء الكويتية ممن يمتلكون ترشيحا من الجهات الحكومية مراجعة الديوان لتفعيل هذا المرسوم.

وطالب عاشور بعدم توظيف غير الكويتيين في أي وظيفة شاغرة من الآن وصاعدا، يستطيع الكويتيون وأبناء الكويتيات شغلها سواء على بند المكافآت أو أجر مقابل عمل وأن أي وزير يقوم بذلك سيتحمل المساءلة السياسية، مؤكدا أنه وجه أسئلة بهذا الخصوص ولم تصله ردود عليها.

عاشور: تلقيت وعداً من رئيس ديوان الخدمة المدنية بتفعيل مرسوم أولوية التوظيف لأبناء الكويتية

السنافي لإضافة العسكريين الجرحى أثناء «الاحتلال والتحرير» إلى «تقاعد العسكريين»

طالب أعضاء مجلس إدارة جمعية الضباط المتقاعدين رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة والتي ناقشت أمس المعاشات الاستثنائية للعسكريين بالنظر الى أوضاع المصابين والجرحى في معركتي الاحتلال والتحرير. وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية العميد المتقاعد حامد السنافي متسائلا: ما مصير من جرح أو أصيب أثناء الاحتلال الغاشم على الكويت في 2/8/1990 وأثناء تحرير الكويت في عام 1991 وخاصة الذين ألحقت بهم إصابات والذين أحضروا تقارير طبية تفيد بالإصابات، حيث تمت إحالتهم الى التقاعد، مكررا سؤاله: ما مصيرهم؟ ومن الأجدر أن تكون المناقشة لهؤلاء العسكريين المصابين أثناء الاحتلال والتحرير، علما أن غالبية المصابين والجرحى من قائدي الدبابات والمدرعات العسكرية الكويتية الذين شاركوا في هذه العمليات والمعارك.

العميد المتقاعد حامد السنافي

وأضاف: يجب أن تشملهم القوانين التي تتم مناقشتها ووضع قانون خاص بهم، موضحا أن القانون رقم 495/2008 معيب وفرق بين العسكريين والضباط، حيث شمل هذا القانون جميع الضباط ما عدا رتبة نقيب وما دونها، علما أن هذه الرتب شاركت في القتال الفعلي أيضا في 2/8/1990 وتحرير الكويت.

ولذلك نطالب رئيس اللجنة المالية البرلمانية بإنصاف هؤلاء العسكريين الذين قاتلوا في هذه الحروب لتحرير البلاد.

وأشار السنافي الى أن النقاش حول القانون سيكون باللجنة المالية البرلمانية وهي مناقشة قانون 495/2008 وذلك لإدخال ضباط الصف المتقاعدين من سنة 2004 الى 2009 ولذلك نطالب بإضافة العسكريين الذين تقاعدوا بسبب الاصابات في سبيل تحرير الكويت من ضمن هذا القانون وليس اختيار فترات معينة، مشيرا الى أنه من سيتم إدخالهم لا نعلم من أين أتوا بهذه الفترات.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

سمو ولي العهد له مكانة كبيرة لدى الكويتيين

الدمخي: عدم اكتمال نصاب «التشريعية» مؤلم

أعرب النائب د.عادل الدمخي عن أسفه لعدم اكتمال النصاب في لجنة الشؤون التشريعية وتأجيل مناقشة موضوع دستورية سجن النواب.

وأوضح الدمخي في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة أمس ان القضية مهمة جدا وعدم اكتمال النصاب أمر مؤلم خاصة ان هناك تفويضا من المجلس للجنة لمناقشة الموضوع وكان يجب ان تصدر اللجنة رأيا قانونيا بذلك. وشدد على ضرورة أخذ هذا الامر على محمل الجد لأنه يتعلق بجميع النواب وهيبة مجلس الأمة ومن انتخبهم الشعب.

وبيّن الدمخي أنه حضر الاجتماع مع النائبين رياض العدساني وعمر الطبطبائي كما ان رئيس اللجنة الحميدي السبيعي والنائبين محمد هايف ومحمد الدلال حضروا الاجتماع د. جمعان الحربش ومحمد المطير يتمتعون بكامل حقوقهم النيابية ومع ذلك محبوسون ومقيدة حرياتهم. واشار الدمخي إلى أن حبس النائبين لا يوجد له سند قانوني وعندما سألنا وزير الداخلية قال «هم من سلموا انفسهم» متسائلا حتى وان سلموا أنفسهم لماذا تم القبض عليهم وحبسهم.

وأفاد الدمخي بأن المادة 111 من الدستور والمادة 20 من اللائحة الداخلية للمجلس تؤكدان انه لا يجوز حبس النائب الا بعد رفع الحصانة في التحقيق ورفع الحصانة بعد إلقاء القبض عليه ورفع الحصانة قبل الحبس.

من جانب اخر قال الدمخي انه كتب تغريدة عن سمو ولي العهد ذكر فيها ان هناك من يريد الاساءة لسموه الا ان هذه الإساءة زادت من حب أهل الكويت لسموه وزادته رفعة في قلوب الكويتيين.

وأضاف أن سمو ولي العهد اخذ بالحزم في ترتيب البروتوكول وهناك من أراد الاساءة لسموه مشيرا إلى انه لم يكن يقصد في تغريدته الوزير خالد الروضان.

وأفاد بأن «الروضان اتصل به بعد التغريدة وأؤكد انني لم أكن اقصده لمعرفتي بعلاقته وعلاقة والده بسمو ولي العهد وكلنا رأينا كيف استمع الروضان لنصائح سمو ولي العهد في حفل الافتتاح ولا يمكن لمثله ولأخلاق أسرته ان يقوم بهذا الامر وانزهه عن هذا الامر».

وأكد الدمخي ان سمو ولي العهد له مكانة كبيرة لدى الكويتيين توازي مكانة سمو الأمير الذي اختاره وليا للعهد وتوافقت عليه الأمة والشعب الكويتي كافة.

د.عادل الدمخي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وتغيب أربعة أعضاء.

واضاف الدمخي ان النائب د. وليد الطبطبائي هو مقرر لجنة حقوق الانسان وهو مع النائبين

لجنة الإحلال الوظيفي: استطلاع خطط الحكومة لحل مشكلة البطالة ومراقبة التنفيذ

أكد رئيس لجنة الإحلال الوظيفي النائب خليل الصالح أهمية اللجنة البرلمانية للمساهمة في حل مشكلة البطالة، مبينا أن باكورة اجتماعاتها كانت امس وتم خلاله رسم آلية عمل اللجنة.

وأوضح الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن أهداف اللجنة تتضمن المشاركة في إيجاد حل للتكدس الوظيفي وتعطل الباحثين عن العمل فترة طويلة والأمور الأخرى المتعلقة بعملية التوظيف.

وأشار إلى أن عمل اللجنة سيكون استطلاع الخطط الحكومية الموجودة ومراقبة أدائها، والمساهمة في وضع الحلول التشريعية للخروج من هذه الأزمة وعدم تكرارها في المستقبل.

وأكد الصالح أهمية ربط مخرجات التعليم بسوق العمل والوقوف على أسباب الفشل الحكومي في سياسة الإحلال ومتابعة تعيين الوافدين في الجهات الحكومية ومدى التزامها بخارطة طريق الإحلال وتوظيف العمالة الوطنية وإعداد التشريعات اللازمة لتطويق الأزمة ومعالجتها، مشيرا إلى أن هذا الأمر يحتاج إلى جهود كبيرة.

واشار إلى أن النائب محمد الدلال تقدم بورقة عمل لهذه اللجنة تضمنت أولوياتها وكيفية عملها، لافتا إلى أن هناك مقترحات لدى اللجنة وستبدأ لقاءاتها بالجهات المعنية الأسبوع المقبل بدعوة ديوان الخدمة المدنية وهيئة القوى العاملة والقطاع النفطي والأمانة العامة لمجلس التخطيط كمرحلة أولية لمعرفة آرائهم حول هذا الأمر.

وبين الصالح أن قضية التوظيف لن تتضح إلا بوجود أرقام حقيقية، مطالبا بالوقوف أمام هذا الحدث الوطني حيث انه لا يوجد بيت في الكويت لا يعاني من مشكلة التوظيف.

وأكد أن هذه اللجنة ستتبلور وتضع ضمانا لأبناء الكويت في حصولهم على وظائف في بلدهم، باعتبار أن العمل أساس الوضع الأسري.

وبين أن مشكلة البطالة تحتاج إلى وضع الحلول الحقيقة الواقعية القابلة للتطبيق والمدروسة وفق قواعد ونظم، معربا عن تفاؤله بأن تتوصل اللجنة إلى نتائج مبشرة لأهل الكويت.

من جانب آخر، أعلن الصالح عن تقديمه اقتراحا برغبة بدعم طلبة التعليم ما بعد الثانوي، بمنحهم ليترات بنزين محددة شهريا بأسعار مخفضة مساهمة من الدولة، لاسيما أن الكويت دولة نفطية.

واعتبر أن هذا الدعم شيء بسيط لأبنائنا في ظل وضع اقتصادي صعب وارتفاع نسب التضخم وهو أمر متبع في الدول المتقدمة، مؤكدا سعيه لإقرار المقترح قريبا.

خليل الصالح

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الكندري: عدم انعقاد «التشريعية» سابقة مشينة

استغرب النائب د.عبدالكريم الكندري عدم انعقاد اجتماع اللجنة التشريعية لمناقشة رسالة النائب د.عادل الدمخي بشأن دستورية سجن النواب على الرغم من وجود النواب الغائبين في المجلس. واضاف الكندري في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الامة أن ما حصل هو سابقة خطيرة ومن الواضح انه كان هناك اتفاق لافشال عقد هذا الاجتماع. وقال الكندري ان المجلس أحال رسالة الدمخي للجنة التشريعية التي قام رئيسها بإدراجها على جدول اعمال اللجنة اليوم «امس»، مشيرا الى انه لا داعي لذكر اسماء النواب الغائبين لانهم معروفون نواب حكومة.

واشار الكندري الى ان ادخال اللجنة التشريعية في لعب ليست قدها يعتبر امرا خطيرا ولا توجد مشكلة في انعقاد الاجتماعات والكل يبدي راية لكن ان تستغل اللجنة بهذا الشكل أمر لا يمكن السكوت عنه، واطالب النواب بعدم تمرير هذا الأمر لانه في المستقبل سيكون على الجميع. واكد الكندري ان هؤلاء النواب من الممكن الا يحضروا في قضايا مهمة وقضايا رفع الحصانات «وكيفهم اذا هم مصلعين» بأنهم نواب حكومة وكان عليهم كتابة آرائهم وحضور اللجنة لا ان يتغيبوا عن الحضور وهم موجودون داخل المجلس عمدا ولا يمكن السكوت عن هذا الامر. وطالب الكندري ان هذا الموضوع لا يمس النواب المسجونين فقط انما الجميع والغريب هو ان تسلك «التشريعية» هذا المسلك في قضية بهذا الحجم، مشيرا الى ان عدم حضورهم يعني وجود نية مبيتة لإفشال النصاب قائلا «ليش خايفين» فأنتم أربعة ولا مشكلة لديكم في سجن النواب والشعب الكويتي معهم.

وقال الكندري اننا لم نكن نعول على رأي التشريعية لان تشكيلتها واضحة ونعلم تدخل الحكومة فيها، خاصة أنهم كانوا يقولون إن اللجنة مختطفة والآن استعادوها. واكد الكندري ان الهروب بهذا الشكل أمر مشين ولا ألومهم لأنني أعلم انهم ادخلوا للجنة لأسباب معينة وهم ليسوا خبراء دستوريين ولا في التشريع وعندما تقرأون الأسماء تستغربون انهم اعضاء في التشريعية. ولفت الكندري الى انه سيطلب دائما رفع الحصانة والنواب الزملاء سيتم عمل نفس الحركة فيهم والتشريعية حصل فيها لعب واللجنة مفترض منها البت في القوانين والتشريع، مشيرا الى ان تصفية الحسابات داخل اللجنة لم تكن تحصل مسبقا، مطالبا النواب في جلسة الغد «اليوم» الا يمرروا ما حصل في اللجنة التشريعية، خاصة انه امر منسق له المقصود فيه النائبان د.وليد الطبطبائي ود.جمعان الحربش.

د. عبدالكريم الكندري

أبدى استغرابه من العيب على من لم يحضر اجتماع «التشريعية»

الفضل: سألتقي وزير التربية اليوم لمناقشة شكاوى أعضاء هيئة التدريس و«التمريض»

أعلن النائب أحمد الفضل عزمه الاجتماع (اليوم) مع وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي من أجل مناقشة شكاوى أعضاء هيئة التدريس والتدريب والهيئة الإدارية في كلية التمريض، مشددا على ضرورة التدخل السريع لمعالجة وحل هذه المشاكل.

وقال الفضل في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة: إن هناك كتابا مقدما من عدد من أعضاء هيئة التدريس والتدريب والهيئة الإدارية في كلية التمريض يحتوي على الأخطاء الموجودة في الكلية ويتضمن 17 بندا عن الأخطاء والتجاوزات الموجودة في التطبيقي.

وأوضح أنه اجتمع خلال فترة الصيف الماضي مع أسرة كلية التمريض بوزير التربية ووزير التعليم العالي السابق والذي تعهد في حينها بحل هذه القضايا ولكنها لم تحل.

وبين أن مديرة التطبيقي الجديدة د.فاطمة الكندري بعد ان تسلمت منصبها الجديد كان ثاني قرار تتخذه إحالة هؤلاء للتحقيق، بينما كان قرارها الأول تعيين ولدها في هيئة التدريس وهو الذي ابتعث للدراسة في الخارج بالمخالفة للقانون.

وطالب وزير التربية ووزير التعليم العالي باستبعاد مديرة التطبيقي وفتح تحقيق في قرار تعيين ابنها، والعمل على معالجة الشكاوى التي تضمنها الكتاب.

وقال: غداً سيكون لي لقاء مع وزير التربية خلال الجلسة التي سيعقدها مجلس الأمة حتى يضع لنا خارطة طريق لإصلاح التطبيقي، وأتمنى ان يضع حدا لما يحصل هناك.

وفي موضوع آخر، استغرب الفضل ما ورد في تصريح زميله د.عبدالكريم الكندري من العيب على من لم يحضر اجتماع اللجنة التشريعية اليوم (امس)، والذي كان من المفترض أن يناقش رسالة النائب د.عادل الدمخي بشأن إجراءات سجن النواب.

وقال الفضل: انا لم اكن موجودا في المجلس حينها وقدمت كتاب اعتذار عن عدم حضور الاجتماع، ولو كنت موجودا لحضرت الاجتماع وقلت رأيي، ولكن ان يعيب هذا الأمر فلو التفت الى جانبه لوجد ان الأخ محمد هايف لم يحضر الا اجتماعا واحدا لمناقشة اقتراح واحد تقدم به، فلماذا لا يلتفت له الكندري ولماذا ينظر بعين واحدة ؟ وانتم قاطعتم جلسة القسم ولو اننا أطعناكم وقاطعنا الجلسة لما تمكنت الحكومة من اداء القسم ولما انعقدت جلسات المجلس. وأضاف: الله بلانا بهذا النوع من المعارضة الذين أهلهم وأقاربهم في اعلى المراكز في الدولة.

وشرح أن كتاب النائب د.عادل الدمخي طرح في مكتب المجلس وتم تفنيده من قبل المستشارين، الذين أكدوا أنه لا توجد حصانة على الأحكام القضائية، ولا يمكن أن يوصف حكم قضائي بأنه كيدي وإنما الكيدية تطلق على الدعاوى المرفوعة.

وأكد أن تعاطفنا فقط مع أهالي الشباب ومن أجج العالم يجب أن يأخذ عقابه، ولا أدعو إلى إرباك القضاء والتدخل في أعماله، بل يجب أن ننتظر انتهاء القضية وبعدها من يبرأ يبرأ ومن لا يبرأ يبحث له عن تخفيف العقوبة بطريقة أخرى لتخفيف الحكم عنهم.

وتابع قائلا: انتم تتكسبون على هذه القضية وعلى أهالي المسجونين، وتعلمون أن طريقكم هذا لن يوصل إلى مكان، وأن كتبكم هذه التي تربكون بها اللجان لن تحقق لكم شيئا، مؤكدا: نقول لأهالي المسجونين نحن أصدق معكم من هؤلاء، ورغم اختلافي مع أبنائكم لأنهم يستحقون العقاب، إلا أنني من داخلي أتمنى أن يصدر عفو خاص من صاحب السمو الأمير كما حصل مع أناس آخرين في السابق، ولكن ذلك بعد انتهاء الأحكام.

أحمد الفضل

الأول تعيين ولدها في هيئة التدريس وهو الذي ابتعث للدراسة في الخارج بالمخالفة للقانون.

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقارات بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقارات الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٨/١/١٥ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٩/٧٠، ٢٠١٠/١٧ بيوع/١.

المرفوعة من: أمينة غلوم رضا أشكناني
ضد: ١- محمد يوسف الشايع، ٢- محمد عبدالله سعود الأحمد، ٣- إبراهيم حمود العنجري، ٤- سعاد حمود إبراهيم العنجري، ٥- منى حمود إبراهيم العنجري، ٦- مي حمود إبراهيم العنجري، ٧- عبدالله غلوم رضا تقي، ٨- خديجة غلوم رضا اشكناني، ٩- ليلى حمود إبراهيم العنجري، ١٠- إبراهيم غلوم رضا اشكناني، ١١- إسماعيل غلوم رضا تقي، ١٢- حمد عبدالله سعود الأحمد، ١٣- ناصر عبدالله سعود الأحمد، ١٤- شهاب أحمد غلوم اشكناني، ١٥- باسل عبدالله سعود الأحمد، ١٦- طالب حمود إبراهيم العنجري، ١٧- شعاع يوسف محمد الشايع، ١٨- ظاهر حبيب عبدالكريم جراغ بصفته قيماً على المحجور عليها زهره غلوم رضا اشكناني، ١٩- أحمد غلوم رضا اشكناني، ٢٠- وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون التوثيق والتسجيل، ٢١- وزير المالية بصفته، ٢٢- مدير إدارة أملاك الدولة بصفته، ٢٣- إبراهيم حمود إبراهيم العنجري، ٢٤- طالب حمود إبراهيم العنجري، ٢٥- عبدالله يوسف محمد أحمد بصفته الحارس القضائي على عناصر تركة المرحوم/ غلوم رضا اشكناني، ٢٦- هيا عبدالله غلوم تقي (خصم مدخل)، ٢٧- هاله عبدالله غلوم تقي (خصم مدخل)، ٢٨- يوسف حسن هماشاني، ٢٩- هديل عبدالرسول عبدالكريم أحمد، ٣٠- خلود محمد حسين خلف

أولاً: أوصاف العقارات:
يقع العقار بمنطقة المقوع الشرق شارع النور قطعة ٤ قسيمة ٢ من المخطط رقم م/٢٤٧٩٠ ومساحته ٦٩٨م٢ والموصوف بالوثائق أرقام ١٩٩٨/٢٣٩٦، العقار عبارة عن عمارة مكونة من معلق + دورين كل دور مكون من ٤ شقق ما عدا الدور الرابع مكون من شقتين، ٦ شقق مكونة من غرفتين ومصالة وصالون وحمامين ومطبخ وبلكونة، ٦ شقق مكونة من غرفة وصالون وحمام وبلكونة، الشقتان في الدور الرابع كل شقة غرفة + صالة + حمام، الملحق: عبارة عن غرفة + حمام + مطبخ، البناء قديم ويقع على شارع أمامي وساحة خلفية وسكة جانبية كما يوجد دكان مؤجر.
يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره ١,٤٤٨,٧١٣,٥٠٠ د.ك (مليون واربعمائة وثمانية وأربعون ألفاً وسبعمائة وثلاثة عشر ديناراً و٥٠٠ فلس).

ثانياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.
تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».
ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية